التطورات الداخلية في تركيا وموقف العراق منها ١٩٣٣- ١٩٣٨ " دراسة وثائقية"

nternal developments in Turkey and Iraq's position on it 1933 - 1938 "Documentary Study"

أ.م.د. عصام كاظم عبد الرضا
الجامعة المستنصرية –كلية التربية
essamalfile@gmail.com

الملخص:
يختص البحث بدراسة التطورات الداخلية التي شهدتها تركيا خلال السنوات ١٩٣٣ حتى وفاة الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك سنة ١٩٣٨ ، وموقف العراق من تلك التطورات السياسية .
كانت هذه المرحلة مهمة بالنسبة لتركيا ، أذ شهدت خروجها من الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ألقت بظلالها على الواقع التركي، ومحاولات الحكومة القائمة هناك تشديد قبضتها على الاوضاع الداخلية ،وربط قدرات البلد بيد جزب الشعب الجمهوري الذي أصبح القوة الوحيدة التي تتحكم بمصير تركيا على كافة الأصعدة
لم يكن بامكان العراق بوصفه جاراً أبدياً لتركيا ، وأن جواره لها وعلاقتها السياسية والاقتصادية حتم عليه متابعة ما يجري في هذا البلد ، لذلك تابعت المفوضية الملكية في أنقرة ما كان يجري من احداث داخلية وكانت ترفع التقارير الدورية الى مراجعها العليا في وزارة الخارجية العراقية.
يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على أحداث جرت في بلد مجاور للعراق ومهم في منطقة الشرق الاوسط ، وموقف العراق الرسمي من هذه الاحداث عبر الوثائق غير المنشورة التي ينشر قسم منها لاول مرة في بحث اكاديمي اشتمل على مبحثين هما: التطورات الداخلية في تركيا ١٩٣٣٣-١٩٣٨، في حين تطرق المبحث الثاني الى موقف العراق من لتطورات السياسية الداخلية في تركيا للمدة نفسها.

nternal developments in Turkey and Iraq's position on it

1933 - 1938 "Documentary Study"

Dr. Issam K.Abdlradha

College of Education/Al-Mustansiriya University

essamalfile@gmail.com

Abstract

This research is concerned with studying the internal developments that Turkey witnessed during the years 1933 until the death of the Turkish leader Mustafa Kemal Ataturk in 1938, and Iraq's position on these political developments.

This stage was important for Turkey, as it witnessed its exit from the global economic crisis of 1929-1933 and the social, economic and political conditions that cast its shadow on the Turkish reality, and the attempts of the existing government there to tighten its grip on the internal conditions, and link the country's capabilities to the hand of the republican people, who became the only force Which controls the fate of Turkey at all levels.

Boing an eternal neighbor of Turkey, and having neighborhood and its political and economic relationship with it was necessang for Irag follow what was happening in this country. Therefore, the Royal Commission in Ankara followed up on what was happening internally, and it was submitting periodic reports to its higher references in the Iraqi Ministry of Foreign Affairs.

This research comes to shed light on events that took place in a country neighboring Iraq and important in the Middle East, and Iraq's official position on these events through unpublished documents, some of which are

1938, While the second topic touched on Iraq's position on internal political developments in Turkey for the same period.

published for the first time in an academic research that included two topics: Internal developments in Turkey 19333–

المبحث الأول

التطورات الداخلية في تركيا

شهدت تركيا في المرحلة الأخيرة من عهد مصطفى كمال أتاتورك (١٩٣٣–١٩٣٨) تطورات سياسية داخلية مهمة، لاسيما بعد أنتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٣٣ والانتعاش النسبي الذي شهده الاقتصاد التركي وانعكاس ذلك على وضعها السياسي ، فحاولت الحكومة التركية تشجيع الشعب على الوقوف الى جانبها، ونبذ الخلافات السياسية وتركها جانباً ،وكانت أولى خطواتها في هذا المجال هو الاستفادة من مدخرات الأتراك الذين عملت دعايتها على الترويج إلى أن وضعها في يد الحكومة سيساهم في بناء الوطن وتعزيز استقلاله السياسي والاقتصادي وبالفعل أرتفعت المدخرات الوطنية من (٢٧) مليون ليرة في عام ١٩٢٩ الى (٦٩,٤٣٦,٠٠٠) ليرة عام ١٩٣٣.[١]

مع ذلك فإن الاحتياط الوطني لم يستطع أن يحل أزمة الحكومة التركية، فاضطرت تركيا للاقتراض الخارجي ، الأمر الذي عرض الحكومة التركية لانتقادات حادة من المعارضة السياسية والصحف التركية التي أشارت إلى أن الاقتراض ستكون له آثار سلبية على وضع تركيا العام وسيدخل البلاد في دوامة منح الامتيازات للدول المانحة، كما تشجعت المعارضة السياسية لتكسب قطاعات معينة من الأتراك إلى جانبها مستغلة الوضع الاقتصادي وبدأت تدعو إلى ضرورة مصارحة الشعب التركي ووضع الخطط اللازمة لمعالجة عيوب النظام السياسي القائم في البلاد.[٢]

جاءت الإجراءات الداخلية التي اتخذتها حكومة عصمت اينونو لتصب في خدمة المعارضة، فضمن إجراءاتها العلمانية فرضت الحكومة قراراً خاصاً (تتريك الآذان) فأصبح لزاماً على مؤذني العاملين في الجوامع الاستجابة لهذا القرار، إلا أن عدداً اسمته أخر من رجال الدين في بعض المدن التركية رفضوا هذا القرار وأعلنوا عدم موافقتهم على ما قررته الحكومة ،وبدأت حركة عصيان ضده ابتدأها الشيخ صادق توفاق[٣]، في مدينة بروسة ثم انتقلت إلى مدينة

(شوروم)، وانتشرت إلى المدن التركية المجاورة، إلا أن السلطات الحكومية قامت بمعالجة الموضوع بقوة عندما طردت الشيخ صادق توفاق من الخدمة ونزعت العمامة البيضاء من رأسه، كما قامت الشرطة التركية بتفريق المتظاهرين، وأعتقال البعض منهم بحجة إثارة الفوضى والقلاقل في البلاد وباشرت بمحاكمتهم(٤).

وضمن السياسة العلمانية ذاتها حاولت الحكومة التركية القضاء على الروح الاسلامية بين صفوف الأتراك خوفاً من استغلالها من قبل المعارضة السياسية ورجال الدين، فركزت على الجوانب القومية، فصرح توفيق رشدي وزير الخارجية التركية بهذا الصدد " أن القومية والاسلام أصبحنا لاتتفقان" (٥)، مما يدلل على رغبة الحكومة التركية في جعل الاعتزاز بالقومية التركية بديلاً عن التمسك بالاسلام ، لاسيما بعد أن وجدت أن هناك مئات من الأتراك أخذوا يرتادون المساجد والجوامع لاسيما يوم الجمعة غير عابئين بالقوانين التركية العلمانية(٦).

وضمن سياق الاجراءات الداخلية الرامية لتعزيز الشعور القومي التركي والسعي لدفع الأتراك باتجاه التمسك بوجودهم القومي الذي عد المرحلة الاساسية في صهرهم في بوتقة واحدة واذابة خلافاتهم السياسية أو شعورهم الديني أو الاثني أنشات الحكومة التركية جمعية للتاريخ التركي " Turk Tarih Hurumu" التي أخذت على عاتقها تعزيز الشعور القومي التركي ، ومحاولة إشعار الأتراك بانجازاتهم[القومية وحضاراتهم وبناءهم إمبراطورية واسعة عبر التاريخ الحديث والمعاصر، ومنح الشخصيات السياسية التركية خلاصات ونبذة عن حياتهم والتأكيد على أن جميع لغات العالم مستقاة من اللغة التركية ، لاسيما اللغتين العربية والفارسية التي عدتها هذه الجمعية لغتين تركيتين بالأصل ، وهو ادعاء يفتقر إلى الدليل التاريخي(٧).

وأدخلت الحكومة التركية مفاهيم جديدة في التعليم كان الهدف منها هو سلخ الشباب التركي عن المشرق الاسلامي وإبعاده عن كل ما يربطه بالاسلام وإشغاله بجدل متعلق بهويته القومية من أجل ن لاينغمس بالسياسة ، وكان من أهداف السياسة الحكومية التي شهدتها مرحلة منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين هو فصل الأتراك لاسيما الشباب منهم عن ارثه العثماني وبدلاً من ذلك ركزوا على أن يفتخر هذا الشباب بقوميته التركية ويعدون ما حدث من اصلاحات إنما هي جزء من روح العصر ومتطلباته ،وبدأت (بيوت الشعب) العائدة لحزب الشعب الجمهوري ببث الدعاية لهذا الموضوع والتأكيد على أهمية انسلاخ تركيا عن الشرق وانغماسها في الحياة الغربية(٨).

وعلى صعيد آخر شهد عام ١٩٣٤ محاولات تركية محمومة من أجل تذويب القوميات غير التركية في بوتقة القومية التركية، لاسيما العرب والكرد، فأصدرت الحكومة التركية في هذا العام قراراً منعت بموجبه التحكم بغير اللغة التركية في منطقة (مرسين) الذين يتكلم غالبيتهم باللغة العربية في محادثاتهم فأعطت الحكومة التركية أوامرها إلى موظفيها هناك باتخاذ التدابير اللازمة لمنع التكلم بغير اللغة التركية ، وأوعزت إلى رئيس (بيت الشعب) في (مرسين) لكي يعقد اجتماعاً لهذا الغرض ،وتم عقده بالفعل واتخذ المجتمعون قراراً بأن لايتساهل مع أي شخص يتكلم بلغة غير اللغة التركية ، كما عقدت اجتماعات أخرى في مدن (ماردين) و (ديار بكر) ، (نصيبين) وغيرها من المدن التركية للغرض ذاته، وكان الهدف من عقد هذه الاجتماعات دفع المواطنين لتعلم اللغة التركية واجبارهم على ذلك لانها اللغة الرسمية في البلاد، كما طلب من مسؤولي الدوائر التركية الرسمية عدم تعيين أي شخص إلا بعد معرفته الكتابة باللغة التركية والقراءة بها ، فضلاً عن معرفته بالتاريخ التركي المعاصر [٩].

ولتحقيق الأهداف المتوخاة من إصدار هذا القرار قامت (بيوت الشعب) بفتح دورات مجانية للراغبين بتعلم اللغة التركية قراءة وكتابة وإبلاغهم بأن من يتخرج منها سيمنح شهادة تسمح له بالتعين في الدوائر الرسمية التركية ، كما تم مراقبة الأماكن العامة والمقاهي والأماكن الأخرى ، وإلقاء القبض على كل من لايتكلم باللغة التركية، وعد ذلك تحدياً لقرار الحكومة الخاص بمنع التكلم بغير اللغة التركية[١٠].

وتعزيزاً لهذا النهج كلفت الحكومة التركية بعض الأساتذة والكتاب والخطباء للقيام بجولات الى النواحي والقرى والمدن التركية لتعريف الأهالي بما قامت به الحكومة التركية من إجراءات في مجال التركيز على اللغة التركية ومنع التحدث بغيرها ،واستغلال هذه الزيارات أيضا للتعريف بالاجراءات التي شهدتها البلاد بعد تسنم حزب الشعب الجمهوري السلطة وانجازاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي اعتقاداً منها أن ذلك من شأنه أن يعزز دور الحزب في حياة تركيا السياسية[١١].

بالمقابل لم تسمح الحكومة التركية بأي نشاط سياسي غير نشاط الحزب الحاكم المتمثل بحزب الشعب الجمهوري ، فاحكمت قبضتها على الشارع التركي وكانت تبث عيونها في كل أرجاء تركيا من أجل مواجهة النشاط السياسي للجماعات الأخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر اعتقلت السلطات التركية عدداً من الشبان في مدينة (أزمير) بتهمة القيام الدعاية الشيوعية وتوزيع المناشير الحزبية والكتابة على الجدران في هذه المدينة

، وأحيلوا على المحكمة المختصة التي حكمت على من ثبتت عليه التهمة بالحبس الشديد لمدة أربع سنين ، وأفرجت عن الباقين ، وعندما أنتهت المحاكمة وخرج المحكومون قاموا بأطلاق الهتافات المؤيدة للشيوعية والتنديد بأساليب الحكومة التركية وإلقاء النشيد الدولي، الأمر الذي دعا الشرطة التركية للأصطدام بهم ومحاولة إسكاتهم وإدخالهم في السيارات المخصصة لهم [١٢].

وضمن الإطار نفسه شددت الحكومة التركية من قبضتها على المناطق الكردية خوفاً من قيام انتفاضة كردية قومية ضدها، فاتخذت بعض الإجراءات اعتقاداً منها إن هذه الاجراءات ستخفف من غلواء مظاهر الاستياء الكردي ضد الحكومة التركية وكان من أبرزها [١٣]:

١. يعين لإدارة ولاية (درسيم) والياً عسكرياً برتبة (جنرال) ويستمر في عمله العسكري في الجيش.

٢. للوالي صلاحية مطلقة في جميع الأمور المتعلقة بإدارة هذه الولاية ، وله الحق في نقل الأفراد والعوائل من منطقة لأخرى ضمن الولاية أو اخراجهم منها، وله حق توقيف أي فرد من الأفراد حسبما يراه مناسباً.

٣. تنفيذ أحكام الاعدام الصادرة من الحكم بعد أن يصادق عليها الوالي مباشرة وفوراً ودون أي تأخير.

٤. اذا ارتكب احد ساكني هذه الولاية جريمة وفر ولاية أخرى واخفاه أحد الأشخاص فأن الأخير يعامل نفس معاملة الأول.

٥. يحق للوالي ان يبدل حدود الاقضية إذ رأى لزوماً لذلك.

٦. على المدعي العام أن يقدم تقريره في ظرف يومين من انتهاء التحقيق.

٧. يبلغ حكم المحكمة في مدة يومين فقط بعد انتهاء الدعوى.

٨. تعد الاحكام الصادرة في (درسيم) قطعية ولاتقبل الاستئناف والتمييز.

جاءت هذه الإجراءات القاسية ضد الأكراد بمثابة إعلان الأحكام العرفية في (درسيم) منها لأي تحرك كردي قومي ضد الحكومة التركية، اعتقاداً منها أن ذلك سيمنع نشوب انتفاضة جديدة ، لكن الحكومة التركية لم تدرك بأن الاضطهاد القومي سيؤدي حتماً إلى تحدي قومي ، وهو ما حدث فيما بعد.

لم تكتف الحكومة التركية بهذه الاجراءات في المناطق الكردية، وإنما منعت لبس الاكراد لملابسهم القومية او التحدث بلغتهم الأم أو محاولة التجمع في أماكن معينة، وكان ذلك جزءاً من سياسة حزب الشعب الجمهوري الذي حظر على الاكراد أي نشاط سياسي أو الانضمام لاي جمعية خاصة بهم لأنه كان يعد ذلك أمراً محظوراً ويعاقب عليه القانون التركي[١٤].

وحاول حزب الشعب الجمهوري التركي التغلغل بين صفوف الاكراد وكسب قسم منهم عن طريق أساليب الترغيب والترهيب، فكان يعين من ينتمي الى الحزب في الدوائر الرسمية، كما زرع بعض الاكراد عيوناً له بين صفوف الاكراد ينقلون للاجهزة الامنية التركية اسماء العناصر النشطة والحركية في القيادات الكردية المناهضة للحكومة التركية والمعادية لأساليب حزب الشعب الجمهوري، وركز بالدرجة الاساس في مسعاه على العناصر الفقيرة والتي لاعمل لها مستغلاً فقرها وظروفها الاقتصادية الصعبة، فضلاً عن عدم جلبها الشك حولها من الكسبة والعاملين في مجالات الخدمة والتنظيف في الشوارع وصباغي الاحذية وعمال المقاهي وغيرهم من الذين كانوا على احتكاك مباشر بالاكراد ، وكان يمنحهم بعض المكافأة المجزية جزءاً لعملهم ضد أبناء جلدتهم(١٥).

ومع ذلك ظهرت بعض الشعارات والكتابات على جدران المدن الكردية في تركيا وهي تندد بأساليب حزب الشعب الجمهوري الحاكم والحكومة التركية المنبثقة منه، فعلى سبيل المثال لا الحصر كتب بعض الكرد شعار " روز كرد شه دي ترك " أي (نهار الكرد ليل الترك) ، كما ظهرت كتابات أخرى من قبيل " قتلتمونا باجراءاتكم التعسفية" و " الموت للفاشست الاتراك" وغيرها من الشعارات التي دللت على معارضة الاكراد لسياسة الحزب الحاكم في كردستان التركية (١٦).

عمقت الأساليب التي اتبعها الحزب الحاكم في تركيا تجاه اكراد تركيا من سخطهم ومعاداتهم للحكومة التركية، فأدى تهجيرهم ونقلهم من مناطقهم الى مناطق أخرى التمهيد لنشوء حركات سياسية معارضة للنظام لأن الحكومة التركية لم تحل مشاكلهم القومية، وعالجتها عن طريق القوة والقمع وأعتقدت أن هذا الاسلوب هو الاسلوب الانجح لتحقيق الاستقرار في البلاد (١٧).

أعتقدت الحكومة التركية أن حكم المناطق الكردية عبر عدد من القادة العسكريين ،وإرسال قوات عسكرية بين الحين والآخر لاخماد أي تحرك كردي من شأنه أن يقضي على أي تحرك معاد لها ، لكنها لم تدرك أن هذه التحركات الكردية استمرت وكانت تبحث عن أي فرصة للتعبير عن طموحاتهم القومية المشروعة ، لأن تهجير الكرد الى مناطق أخرى أدى ألى احتضانهم من قبل سكانها في مناطقهم الجديدة وتفاعل سكان هذه المناطق معهم لأنهم عدوهم مضطهدين من قبل الحكومة وسببت ردود فعل سلبية تجاه سياسة الحكومة التركية نفسها وحزبها الحاكم(١٨).

حاولت الحكومة التركية، بعد أن وجدت أن سياستها القمعية تجاه القوميات غير التركية غير مجدية ولم تأت اكلها أن تتبع سياسة

جديدة في المناطق الكردية، لاسيما في (درسيم) ، فأعلنت أن خطتها الجديدة في عام ١٩٣٥ تضمنت[١٩]:

١. أنشاء المدارس والمخافر في نقاط مختلفة من المنطقة وفتح الطرق وبناء الجسور هناك.

٢. تطبيق جميع القوانين والانظمة المتعلقة بفرض التجنيد الاجباري وتحصيل الضرائب.

٣. الغاء نظام الشيوخ والاغوات والمتنفذين واعطاء اموال الشيوخ الى الخزينة.

٤. نقل وتهجير قسم كبير من سكان هذه المنطقة الى المناطق الغربية من البلاد.

٥. عدم السماح لأحد بالسكن والتوطن في منطقة (درسيم) ، مالم تسمح لهم وكالة الداخلية بذلك ومعرفة وضعهم الأمني.

وعلى الرغم من أدعاء الحكومة التركية أن هذه الاجراءات تستهدف خدمة منطقة درسيم ، الا أن أي تحليل لما ورد من نقاط فيها على أنها كانت تستهدف تشديد لقبضة الحزب الحاكم على اوضاعها العامة، والامعان في اضطهاد أهلها ومعاقبتهم بذلك على تحركاتهم المعادية لها، أن عملية التهجير التي شهدتها هذه المنطقة ومحاولة اشغالها بسكان اتراك من مناطق أخرى أدى الى مشاكل اجتماعية واقتصادية لاحصر لها ، كما أدى القانون الجديد الى عمليات قتل يومية لأن الاكراد عدوهم غاصبين لارضهم ولدورهم السكنية [٢٠].

كانت أول وجبة من الذين هجرتهم الحكومة التركية الى خارج منطقة درسيم مؤلفة من (٦٣) شخصاً كردياً وصلوا الى مناطق وقرى مختلفة وبعيدة الواحدة عن الأخرى انسجاماً مع سياسة حزب الشعب الجمهوري الحاكم الذي ادعى ان هذه العملية تستهدف ادماجهم بالعنصر التركي وتخليصهم من مشاعرهم القومية الخاصة بهم، وتم أسكان هؤلاء في بيوت بسيطة تفتقر الى ابسط مقومات الحياة العصرية ، كما افتقدت مناطقهم الى الماء الصالح للشرب والى الخدمات العامة[٢١].

لم تنفع كل أساليب الحكومة التركية في قمع الحركة الكردية ، كما لم تنفع الأساليب الدكتاتورية لمصطفى كمال وحكومة عصمت اينونو[٢٢] في القضاء على حركة المعارضة التي عبرت عن رفضها لسياسات حزب الشعب الجمهوري وحكوماته المتعاقبة، فشهد مطلع عام ١٩٣٦ قيام حركات معارضة كردية قادها (محمد رضا) في مدينة (درسيم) ، تمكنت الحكومة القضاء عليها، وتم اعدام قائدها في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٣٧ ،وقامت باحالة المؤيدين لها على المحاكم التي أصدرت بحقهم احكاماً متعددة[٢٣].

بالمقابل أحكم حزب الشعب الجمهوري وحكوماته المتعددة قبضته على الشارع التركي،ولم يفسح المجال أمام أي حزب بالعمل السياسي اعتقاداً منه أن ذلك من

شأنه أن يقضي على أي تحرك معاد له، ولاجل أن يرسخ الحزب نفوذه في انحاء تركيا والتنسيق بين حزب الشعب الجمهوري ،وبين الحكومة التركية، فقد عين والياً على كل ولاية ممن يحتل منصب رئيس فرع الحزب، وكلف اعضاء الحزب بتدقيق ومراقبة اعمال ونشاط الحكومة وعملها على ورفع التقارير عن عملهم، وبذلك أصبح حزب الشعب الجمهوري السلطة المطلقة في البلاد، وتراجع دور المجلس الوطني التركي الكبير، رغم أن معظم اعضائه هم من عناصر الحزب نفسه[٢٤]، وتزامن ذلك مع اجراء تعديل للمادة الثانية من الدستور التركي في الخامس من شباط ١٩٣٣ ، فأصبحت مبادئ حزب الشعب الجمهوري مبادئ للدولة التركية، إذ أدخلت مبادئ الحزب في الدستور واصبحت جزءاً لايتجزأ منه، فأضحت تركيا " جمهورية ، قومية ، شعبية ، دولتية [٢٥] ، علمانية، انقلابية ، وعاصمتها أنقرة[٢٦].

وعلى الصعيد السياسي الحزبي عقد حزب الشعب الجمهوري اجتماعات ومؤتمرات عدة، كان في كل منها طوال الحقبة التي كان مصطفى كمال على قيد الحياة يتم انتخابه رئيساً للجمهورية، وكان الاخير يكلف بدوره عصمت اينونو رئيساً للحكومة، ويتم اختيار اعضاء حكومته من اعضاء وقيادات الحزب نفسه، ويتم تبادل الادوار مابين الوزراء، فمن يتم تكليفه بوزارة معينة يتم تغييره بوزير أخر ليمنح وزارة أخرى وهكذا دواليك ، وكان ذلك يتم على حساب السياسيين الاخرين من المعارضين الذين لم يسمحوا لهم بالحصول على اي منصب تنفيذي[٢٧]، كما شهدت السنوات الاخيرة من حكم مصطفى كمال اتاتورك تراجع الصحافة الحرة، فلم يسمح لها بتوجيه أي انتقاد للحكومة، وكان الصحفي الذي ينتقد الحكومة التركية معرض للاعتقال والسجن بحجة بثه افكار معادية للدولة أو اتهامه بالشيوعية والعمل لاحدى الدولة الاجنبية ، وكانت الحكومة التركية تطلب من الصحفيين أن يمجدوا في مقالاتهم اجراءات الحكومة ويطبلوا لها ، ووضعت رقيباً في كل حي كانت مهمته الموافقة أو عدم الموافقة على المقالات التي لاتنسجم مع خط الحكومة وحرب الشعب الجمهوري ولاتتوافق مع رغباتهما[٢٨].

أما المجلس النيابي التركي فقد تحول الى مجرد مؤسسة للدعاية للحكومة ولحزب الشعب الجمهوري، فكان ذلك أمراً طبيعياً لأن أغلب اعضاءه هم من مرشحي الحزب وأعضاءه، لذلك أقتصرت مهمته على الترويج لبرامج الحكومة ودعم توجيهاتها، ولم يكن يناقش الأمور التي تخص الاتراك، وانما كانت تأتيه مقترحات القوانين التي ترغب الحكومة بتشريعها ، ويقوم المجلس بمناقشتها صوريا ومن ثم يقرها لصالح الحكومة التركية[٢٩].

ركزت الحكومة التركية في السنوات الأخيرة من حكم مصطفى كمال اتاتورك على المؤسسة العسكرية،و عدتها المؤسسة الأثيرة لديها، ليس بسبب كون مصطفى كمال رئيس الجمهورية وعصمت اينونو رئيس الوزراء كانوا ضباطاً في الجيش التركي وبفضل هذه المؤسسة وصلوا الى مواقعهم العليا فحسب، وإنما لان مؤسس تركيا الحديثة كان يعتقد أن المؤسسة العسكرية هي الضمانة الاساسية لاستمرار الحكم في تركيا ومنع قيام أي انقلاب مضاد لهم(٣٠).

منحت الحكومة التركية كبار ضباط الجيش امتيازات عديدة ، فقد منحتهم اراض كبيرة في مساحتها قياساً الى طبقات المجتمع التركي، وسمح لهم بالاحتفاظ بحماية لعوائلهم وسيارات لتنقلاتهم ورواتب مجزية وما الى ذلك من امتيازات جعلتهم طبقة راقية في المجتمع التركي، وعدت الحكومة التركية أن رجال المؤسسة العسكرية هم الضمانة لاستقرار البلد، وهم الرعاة للمسؤولين عن تطبيق المبادئ الاتاتوركية وحزب الشعب الجمهوري للحاكم، ولم تسمح لكائن من كان أن ينتقد المؤسسة العسكرية أو أن يسيء اليها أو أن يشير الى ما تمتعت به من امتيازات كبيرة، فجعلت كبار الجيش طبقة مستقلة بيدها مصير البلاد ومستقبلها(٣١).

أدى أهتمام الحكومة التركية بالمؤسسة العسكرية الى زيادة نسبة ميزانية القوات المسلحة وتسليحها ورواتب المنتمين اليها، ولم يكن يسمح للدخول الى الكلية الحربية الا لمن كان مرتبطاً هو أو أحد أفراد اسرته، لاسيما والده بحزب الشعب الجمهوري الحاكم وولاءه مضمون للحكومة، وكان الطالب في الكلية العسكرية يستلم مرتباً مجزياً، وعند تخرجه فأن راتبه يفوق رواتب غيره من الموظفين العاملين في مؤسسات الدولة الأخرى، وكان المتخرجون يرددون قسم الولاء للجمهورية التركية والدفاع عنها، وصيانة انجازاتها والحفاظ على المبادئ الاتاتوركية(٣٢).

ان انفراد حزب الشعب الجمهوري بالسلطة السياسية في تركيا، والسياسة القمعية التي اتبعها مصطفى كمال اتاتورك، وأن أدت الى فرض الاستقرار في تركيا طوال حكمه الذي استمر حتى وفاته عام ١٩٣٨، الا أنها مثلت مرحلة فريده تميزت بشتى أنواع البطش والكبت السياسي ، انعكست آثارها في اختفاء الحركات والقوى السياسية المعارضة، ولم يسمح للصحافة المعارضة أن تمارس دورها في انتقاد التجربة الكمالية أو تقويمها ، فتشتت اوصال المعارضة السياسية وتم اعتقال المعارضين للنظام الذين اضطروا لمغادرة البلاد لان السلطة السياسية الكمالية فرضت هيمنها على البلاد الى الحد الذي ورد في تقرير دبلوماسي عراقي عن هذه الحقبة ما نصه: " أن

الحكومة التركية في آواخر عام ١٩٣٧ وبداية عام ١٩٣٨ حكومة استبدادية لاتسمح بأي نوع من المعارضة أن تظهر أو أن تنتقدها ، وهي منقادة لاوامر وتوجهات الزعيم التركي مصطفى كمال اتاتورك الذي يحكم قبضته على البلاد معتمداً على الجيش ، ولايمكن أن نتوقع أن يحدث أي تغيير سياسي بسبب وجود حزب الشعب الجمهوري وأنصاره في كل مرافق الدولة التركية"[٣٣].

ولضمان ولاء الطلبة والشباب فأن حكومة حزب الشعب الجمهوري الحاكم أوجدت منظمات ذات طابع جماهيري بالظاهر إلا أنها كانت واجهات لهذا الحزب، وتحددت مهمتها بتهيئة جيل يحمل أفكار ومبادئ حزب الشعب والترويج لها، فكان الطلبة بعد الدوام يذهبون الى مقرات هذه المنظمات ومنتدياتها ويمارسون هناك الالعاب الرياضية وقراءة الكرايس والكتب التي تروج لشعارات وأهداف حزب الشعب الجمهوري، ويقوم عدد من المعلمين والمدرسين بإلقاء المحاضرات التوجيهية والتثقيفية عليهم، ويلبس هؤلاء ملابس خاص بهم لتمييزهم عن غيرهم من الذين لم ينتموا لهذه المنظمات التابعة للحزب الحاكم[٣٤].

وقام حزب الشعب الجمهوري ضمن سياسة حكومته التي تسلمت زمام السلطة بإجراء المسابقات الرياضية والثقافية في منتدياته التي كانت تضم الشباب الذكور والاناث، فضلاً عن القيام بسفرات ترفيهية إلى المناطق السياحية والثقافية في أرجاء البلاد وتعريفهم بكل ما يخصها من أجل تعزيز ارتباطهم بوطنهم، واستغلال هذه الممارسة للتأكيد بأن ما وصلت إليه تركيا، انما تم بفضل حكم حزب الشعب الجمهوري للبلاد ، والاثر الذي قام به زعيمهم الأوحد مصطفى كمال أتاتورك[٣٥].

لم يقتصر تحرك حزب الشعب الجمهوري على فئة الطلبة والشباب ومحاولة كسب ولائهم له، وإنما أضحت المنظمات العمالية والنقابية ميداناً أخراً من ميادين عمل الحزب، فلم تترك الحكومة التركية منظمة نقابية أو جماهيرية إلا وهيمن أعضائها عليها، كان الهدف من ذلك هو منع أي تحرك قد تقوم به المعارضة التركية والسيطرة على العمال ومنع قيام أي تظاهرات أو تجمعات تطالب بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور وما إلى ذلك من جوانب تخص مطالب العمال المشروعة[٣٦].

أما الفلاحين الأتراك الذين لم يكن وعيهم السياسي عالياً، فإن فرق حزب الشعب الجمهوري الحاكم كانت تنتشر بينهم وتقوم باستمرار بزيارتهم وتعقد الاجتماعات والندوات التثقيفية لهم من أجل ضمان أصواتهم في أي انتخابات نيابية تجري في تركيا ، كانت هذه الفرق الحزبية تنتشر بين صفوف الفلاحين للدعايات الخاصة بالحزب

وشرحها لهم بأسلوب مبسط لكي يتقبلوها ، إلا أن أكبرعائق أمامهم تمثل بتدين الفلاحية والتزامهم الديني الذي كانت تحاربه الحكومة التركية وحزبها الحاكم، الأمر الذي جعل تأثير رجال الدين في المساجد والجوامع أكبر، إلا انه مع ذلك استمر محاربة الدولة للجانب الديني ونشر العلمانية وأسهم ذلك الى حد ما، في كسب ولاء قطعات واسعة من الفلاحين لصالح حزب الشعب الجمهوري[٣٧]، ولم يكن الامر مختلفاً لبقية الفئات الاجتماعية التركية الأخرى مثل الحرفيين والتجار وغيرهما ، مما جلب انتباه الأوساط الرسمية والشعبية العراقية[٣٨].

المبحث الثاني

موقف العراق من التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٣٣–١٩٣٨

أهتم العراق بالتطورات السياسية الداخلية في تركيا خلال المدة التي أعقبت وفاة الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣ حتى وفاة الزعيم التركي مصطفى كمال اتاتورك عام ١٩٣٨بحكم ماشهدته تركيا من أحداث متسارعة ألقت بظلالها على أوضاعها العامة، فتابعت المفوضية الملكية العراقية انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩–١٩٣٣) [٣٩] على الوضع السياسي في تركيا، وكتبت تقارير مفصلة عن ذلك، فعلى سبيل المثال لا الحصر أشارت المفوضية إلى أن الحكومة التركية تسعى لانعاش الوضع السياسي عن طريق الاعلام الذي نشط في التأكيد على أن مشاريع الحكومة ستكون في صالح الأتراك،وانها ستقوم بمحاربة الطبقات التي أثرت على حساب المال العام واحتكار البضائع " وستضرب الحكومة بيد من حديد على كل الفاسدين بما فيهم قيادات حزب الشعب الجمهوري التركي ممن استغلوا هذه الازمة لصالحهم وبدأوا بالدخول في سوق العمل مستغلين صفتهم الحزبية وكونهم قياديين في الحزب الحاكم[٤٠].

وحاولت الحكومة التركية كسب الفلاحين الذين لم يحصلوا على ديونهم وتم تأجيل دفعها لهم، فطلبت هذه الحكومة من اعضاء المجلس الوطني الكبير الذي كان يسيطر عليه اعضاء حزب الشعب الجمهوري الحاكم المصادقة على اللائحة التي أرسلها مجلس الوزراء الى المجلس وتتضمن دفع ديون الزراع المتراكمة خلال السنوات القادمة بفائض قدره ثلاثة في المئة، فقد قدرت الأوساط الدبلوماسية العراقية العاملة في تركيا بأن ديون المزارعين والفلاحيين الأتراك على الحكومة التركية بلغت حوالي عشرين مليون ليرة تركية وأن الفلاحين أكدوا أنهم سوف لن يقوموا بزراعة أراضيهم للموسم الزراعي ١٩٣٣–١٩٣٤ اذا لم تقم الحكومة بتسديد مستحقاتهم حتى ولو على مراحل أو

أقساط والأخطر من ذلك أن قطاعات واسعة من الفلاحين أشاروا إلى أنهم سوف لن يذهبوا ويشاركوا في أي انتخابات نيابية ولن يصوتوا لمرشحي حزب البشعب الجمهوري ، الأمر الذي دفع برئيس الوزراء عصمت اينونو ووزير الخارجية توفيق رشدي والجنرال كاظم التركي قائد قوات الجندرمة العام للقيام بزيارة تفقدية لبعض الولايات التركية لطمأنة الفلاحين والتأكيد لهم بأن الحكومة أرسلت لائحة قانونية إلى مجلس النواب لمعالجة مستحقاتهم المتأخرة والسعي لتخليص الفلاحيين والمزارعين من " قبضة هذه الأزمة المالية العالمية التي ضيقت عليهم الخناق" في محاولة لمنعهم من القيام بالاضرابات وإقامة التجمعات والوقوف ضد الحكومة التركية"[٤١].

وجدت الاجراءات الداخلية السياسية التي اتخذتها الحكومة التركية صداها لدى الاوساط الدبلوماسية العراقية، فقد تابعت هذه البعثة العراقية في أنقرة موقف الرأي العام التركي من خطوات وسياسة الحكومة التركية وسعيها للاقتراض الخارجي، والانتقادات التي وجهتها المعارضة التركية لذلك، وتأكيداتها بأن أهداف القروض الخارجية هي أهداف سياسية وأن الدول الأجنبية لاتمنح هذه القروض لأي دولة الا وتحقق من خلالها المصالح والأهداف التي ترمي إليها ، وركزت المعارضة التركية على ضرورة ان يتم انعاش الوضع الداخلي في تركيا والاستماع إلى الرأي الأخر، وفسح المجال أمام المعارضة التركية لوضع الخطط اللازمة لمعالجة السلبيات التي اكتنفت الوضع السياسي في البلاد ،وعدم احتكار السلطة لحزب واحد لان ذلك من شأنه أن يضر بتركيا كثيراً، لاسيما وأن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عليها كان تأثيراً عميقاً، وهز أركان الوضع العام برمته[٤٢].

تعرضت الاجراءات التي قامت بها الحكومة التركية في المجال الداخلي لانتقادات بعض الأوساط الشعبية العراقية في داخل العراق ايضاً، لاسيما في مجال " تتريك الأذان" ، فقد عد بعض رجال الدين وخطباء الجمعة ذلك اضعافاً لارتباط الاتراك بالدين الاسلامي الحنيف الذي تعد اللغة العربية أساسه المتين، وأشار عدد من خطباء الجمعة في بعض الجوامع الرئيسة في المدن العراقية إلى أن حزب الشعب الجمهوري الحاكم في تركيا أمعن في مخالفة الاسلام الذي كرم اللغة العربية لأنها لغة القرآن الكريم ولغة الرسول الأعظم محمد (ص) ولغة أهل الجنة ، لذلك فأن " تتريك الأذان" عمل لامبرر له ومخالف للشرائع السماء للاسلام ، وتعاطفوا مع الاوساط التركية المسلمة التي أعلنت رفضها لهذا القرار الجائر ،وأيدوا معارضة الشيخ صادق توفاق لقرار الحكومة التركية واعلانه العصيان في

مدينة (بروسه) وامتداد عصيانه الى مدينة (سوروم) وانتشار معارضته الى بقية المدن التركية[٤٣] ،وأكد رجال الدين العراقيين أن تركيا سائرة في طريق قلع جذور الدين الاسلامي ،وتعميق الارتباط بأوروبا وأن حكومة عصمت اينونو ترمي الى ابعاد البلاد عن كل ما يربطها بالمشرق الاسلامي من خلال السياسة العلمانية التي تسير عليها، ونددوا بعمليات الاعتقال التي تعرض لها المعارضون الاسلاميون في تركيا بسبب وقوفهم ضد هذه السياسة العلمانية التركية التي يرتكز عليها حزب الشعب الجمهوري الحاكم ويعدها واحدة من مبادئه التي أرسى أسسها زعيم الحزب مصطفى كمال اتاتورك[٤٤].

كتبت إحدى الجرائد العراقية في افتتاحيتها أن تركيا الكمالية انتهجت منذ مدة غير قصيرة سياسة إلغاء استعمال الأبجدية العربية واتجهت نحو الخط اللاتيني تحت حجة إن هذا الخط هو أوفق للغة التركية بدل الخط العربي، ولم تكتف بذلك، وإنما وصل الحال بالحكومة التركية إلى حد تتريك الأذان في عام ١٩٣٣، وأمر الحزب الحاكم في تركيا ايضاً بأن يكتب القرآن الكريم باللغة التركية الجديدة، ويعبر ذلك عن منهج علماني بعيد عن الاسلام[٤٥].

وانتقدت الجريدة السياسة التركية الداخلية التي ترمي إلى إلغاء التراث الاسلامي في تركيا، والتوجه نحو الغرب، وأشارت الى هذه المحاولات التي تقوم بها الحكومة التركية العلمانية لن تثني الأتراك عن توجهاتهم وتمسكهم بالاسلام، " وأن محاربة المؤمنين في تركيا ستدفع الشباب إلى المزيد من التمسك بدينه الحنيف، وأن هذه السياسة الداخلية لن تنفع مع شعب عاش قروناً عديدة في ظل الاسلام المحمدي الأصيل"[٤٦].

أدى تدخل حزب الشعب الجمهوري الحاكم وهيمنته على الأوضاع السياسية الداخلية من خلال تحكمه بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وسعيه لكتابة القرآن الكريم باللغة التركية، والأذان باللغة نفسها[٤٧]، الى ردود فعل واسعة بين العراقيين وعلق بعض رجال الدين على تصريحات توفيق رشدي وزير الخارجية التركية عندما قال بأن " القومية والاسلام أصبحا لايتفقان" بالتأكيد أن الاسلام لايتعارض مع القومية ،وأنهما وجهان لعملة واحدة،واذا ما أراد الأتراك التمسك بعلمانيتهم فعليهم أن يدركوا أن مصالحهم هي مع المشرق الاسلامي ،وأن الغرب الأجنبي لن يدخلهم في إطار مهما اتخذوا من سياسات تهدف الى الاقتداء بالسياسات الغربية[٤٨].

وعلى صعيد أخر تابعت المفوضية الملكية في أنقرة ما كانت تقوم به الحكومة التركية من محاولات لسلخ بلادها عن المشرق الاسلامي والتوجه نحو الغرب في مجالات تدقيق تاريخ الأتراك وإنشاء مؤسسات لهذا

الغرض ،والسعي لطمس معالم التاريخ التركي ذو النهج الاسلامي والتوجه الشرقي بحجة أن تركيا (أمة مستقلة)، وأن واحدة من أسباب سقوط الدولة العثمانية وخسارتها الحرب العالمية الاولى يعود الى تمسكها بالاسلام وحكمها لمناطق المشرق العربي،واذا ما أرادت أن تنهض وتلحق بركب العالم الحضاري" فعليها التخلي عن كل ما يربطها بالشرق والتمسك بمعالم التطور الغربي في المجالات المختلفة"[٤٩].

وعندما حاولت الحكومة التركية في عام ١٩٣٤ صهر القوميات غير التركية في بودقتها ومنعها من إظهار اي معالم قومية لها، لاسيما الكرد الذين تم قمع أي تحرك قومي لهم ومنعهم من التحدث بلغتهم القومية أو لبسهم لملابسهم الخاصة بهم، كتبت البعثة الدبلوماسية العراقية في انقرة تقريراً تفصيلياً أوضحت فيه أن هذه الخطوة تهدف الى تذويب الاكراد في بوتقه الاتراك، والسعي من أجل سلخهم عن كل ما يعزز ثقافتهم وتراثهم الفكري، الأمر الذي سيؤدي الى ردود فعل ضد الحكومة التركية والى انتفاضات كردية مستمرة ضد هذه السياسة العنصرية التي سوف لن تجني منها حكومة عصمت أينونو سوى حركات كردية مسلحة في المناطق التي يسكنها الأكراد وتوقعت البعثة الدبلوماسية العراقية " أن التمييز العنصري الذي تمارسه الحكومة التركية ضد أبناء شعبها في المناطق الكردية سوف يولد تحدياً قومياً وسينتفض الأكراد عاجلاً أو أجلاً"[٥٠].

وطلبت المفوضية الملكية العراقية من الحكومة العراقية الاستفادة من دروس التجربة التركية،وعدم إتباع سياسة القمع والاجبار وسلب الحقوق القومية للاكراد ولغيرهم من القوميات الأخرى المتعايشة في الوطن الواحد، لان ذلك يمزق النسيج الاجتماعي للعراقيين،وأكدت هذه المفوضية أن الحكومة التركية أخطأت كثيراً في سياستها الداخلية الرامية الى منع الاكراد بالتحدث بلغتهم القومية واجبار الاكراد على تعلم اللغة التركية قسراً، وعدم تعيينهم في الوظائف العامة مالم يحسنوا التحدث والكتابة باللغة التركية لان ذلك سيدفع الاكراد الى التمسك أكثر وأكثر بتراثهم وثقافتهم الخاصة بهم والتي ورثوها أباً عن جد، وعد الكفاءة والحرص على الوحدة الوطنية وحب النظام القائم والملك المبجل غازي المحبوب هو الاساس في العراق"، على حد ما جاء في كتاب أرسلته البعثة الدبلوماسية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية[٥١].

ومثلما توقعت البعثة الدبلوماسية العراقية في العاصمة التركية فإن أساليب القمع والاضطهاد التي مارستها الجهات التنفيذية لاسيما العسكرية في المناطق الكردية مثل (ماردين) و (ديار بكر) و (نصيبين) و (موش) لم تنفع مع الأكراد لانهم ظلوا

متمسكون بلغتهم وزيهم الخاص بهم، وكانوا يلتقون بشكل فردي في بيوت بعضهم البعض للتباحث حول ما يجب عمله ضد الاجراءات الحكومية، وكيفية الاستعداد للمرحلة المقبلة ومواجهة التحدي القومي الذي قامت به الحكومة التركية ضدهم في عام ١٩٣٤ ومنعهم من إقامة أي تجمع سياسي أو ثقافي في مناطقهم والقاء القبض على كل من لايتكلم اللغة التركية ،وأشارت البعثة الدبلوماسية العراقية الى أن الانتفاضة الكردية ستحدث ما لم يتم معالجة الوضع في المناطق الكردية[٥٢].

لم تكد تمر مدة معينة حتى اندلعت في المناطق الكردية ، لاسيما في منطقة (موش) حركة مسلحة واسعة النطاق في حزيران ١٩٣٥ ، قام المشتركون فيها بمهاجمة مقرات الحكومات المحلية التركية هناك، وقتلوا بعض الموظفين الحكوميين مثل قائمقام (موش) ومدير ادارتها، وتم تجريد حاميتها من سلاحهم، واستغل المسلمون الأكراد الذين كان معظمهم من أقارب الشيخ سعيد النقشبندي الذي قام بانتفاضة عام ١٩٢٥ ضد السلطات التركية، استغلوا محاولات الحكومة التركية استبدال ملابسهم القومية بالطربوش التركي وغيرها من الأساليب العنصرية، لتحريض أبناء جلدتهم للقيام بحركتهم المسلحة، الا أن الحكومة التركية تمكنت من قمع هذه الحركة والقاء القبض على القائمين بها[٥٣].

وجد قرار حكومة عصمت اينونو بمنع التحدث بغير اللغة التركية صدا في الاوساط العراقية الرسمية والشعبية ، فقد أرسلت البعثة الدبلوماسية العراقية في انقرة كتاباً الى مراجعها الرسمية أشارت فيه الى خطورة هذا القرار الذي أضر باهالي (مرسين) الذي يتكلم معظمهم اللغة العربية في محادثاتهم اليومية، كما شمل هذا القرار الاكراد في المناطق الكردية، وأكدت البعثة الدبلوماسية العراقية أن هذا القرار لايمكن أن ينفذ، لان العرب والأكراد عارضوه معارضة شديدة وأدركوا أن الهدف منه هو تذويب شخصيتهم القومية في بوتقة الأتراك[٥٤] ،وأكدت البعثة العراقية أن حزب الشعب الجمهوري التركي يعمل من أجل تحقيق أحد أبرز مبادئه المتمثلة بالقومية وتطبيق ما طرحه زعيم الحزب مصطفى كمال اتاتورك من ضرورة تأسيس دولة قومية تركية تذوب فيها القوميات الأخرى، لأن " الشعب التركي يشكل أمة قائمة بذاتها وذات قومية متميزة ،والقومية هي لكل تركي يعيش على الأرض دون الاعتماد على أمور أخرى تربط بنواحي الحياة الأخرى"[٥٥].

كما أشارت إحدى الجرائد العراقية الى أن منع العرب في (نموسين) من التحدث بلغتهم الأصلية تجاوز على حقوق الأفراد التي

كفلتها الدساتير العالمية وسيؤدي إلى ردود فعل سلبية من قبلهم تجاه السياسة الداخلية التي يقودها حزب الشعب الجمهوري التركي الحاكم الذي يضطهد أبناء القومية العربية والكرادية في تركيا، وأن نتائج السياسة ستظهر في سلسة من الانتفاضات التي سيقوم بها أهالي هذه المناطق ضد الحكم التركي المركزي المقيت(٥٦).

وضمن سياسة الحكومة التركية الرامية للأستفادة من العوائل التركية الساكنة في الدول العربية، فقد اتخذت عدداً من القرارات أهمها السعي لإعادتهم الى تركيا على حسابها، فضلاً عن منحهم أراض زراعية في بعض المناطق التركية وبالفعل وصل الى تركيا حوالي (٣٠٠) شخص من اليمن و (٧١) شخصاً من فلسطين ، وتم إسكان هؤلاء في قضاء (الاصلاحية) الواقعة على الحدود السورية –التركية، ووزعوها في موقع (كوللخدنوك) كما وصلت الى تركيا قافلة يزيد عددها على (٢٠٠) شخص من شرق الأردن ،وحسبما تشير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة فأن هدف الحكومة التركية من دفع هؤلاء الاتراك للعودة الى تركيا هو زيادة عدد سكان بلادهم وتعزيز نسبة كثافتهم من خلال مشروع الست سنوات، الذي اعتمدته الحكومة لاسكان المهاجرين وحددت الخطوط العامة لهذا المشروع على اساس رفع نسبة الكثافة السكانية إلى ٥٥% بدلاً من نسبة ٢٦% للكيلو متر المربع الواحد التي كانت عليها تركيا عام ١٩٣٥ ،وحللت البعثة الدبلوماسية العراقية في انقرة في تقرير رفعته الى وزارة الخارجية بان هذا المشروع يستهدف توزيع هذه العوائل على المناطق التي يسكنها العرب على الحدود السورية – التركية أو المناطق الكردية لخلخلة الواقع السكاني هناك لصالح الأتراك، ومن أجل التوازن مع الدول المجاورة لها التي وصلت كثافة السكان فيها الى ٥٥% في العام نفسه (٥٧).

تابعت المفوضية الملكية العراقية في انقرة موضوع إسكان المهاجرين الاتراك متابعة دقيقة ،وكتبت أكثر من تقرير حول هذا الموضوع ، ففي تقرير لها أرسلته في أيلول ١٩٣٥ الى وزارة الخارجية العراقية أكدت أن الحكومة التركية ستقوم بإسكان (٢٦٣٠٠٠) ألف شخص مهاجر في الأراضي التركية، خلال خمس سنوات تمتد من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٤٠ ،وستوزع عليهم الأملاك الاميرية الداخلة ضمن مناطق بلديات المدن أو القصبات أو القرى أو خارجها وأقسام الملائمة للسكن بعد أستملاكها بالطرق القانونية ضمن مواد قانون الاسكان(٥٨)، وأشارت إلى أن الحكومة التركية ستساعد هؤلاء المهاجرين على كيفية زراعة هذه الأراضي ويجب أن تتم عملية توجيههم لزراعة بالطرق الحديثة خوفاً من استثمارها

بالطرق البدائية التي تضر باقتصاديات البلد، كما تقرر أن يمنحهم المصرف الزراعي الأموال اللازمة للزراعة خوفاً من وقوعهم تحت رحمة المرابين والوسطاء(٥٩).

وتوقعت بعض الأوساط العراقية بأن عملية اسكان المهاجرين الأتراك وجلبهم من الدول العربية سيكون على حساب العرب والأكراد ،وصح توقعاتها فعلى سبيل المثال قامت الحكومة التركية بتجهيز أول قافلة من الأكراد من الولايات الشرقية الى مناطق أخرى من البلاد، لاسيما في المناطق الغربية ، وتم توزيعهم على قرى مختلفة تبعد الواحدة عن الأخرى مسافات طويلة " كي يندمجوا في العنصر التركي، ولايبقى للعنصر الكردي وجود محدد في مكان واحد" ،وعلى مايبدو فأن الحكومة التركية " عازمة على تنفيذ هذه الخطة بكل دقة واهتمام حتى لايكاد يرى المتابع في تركيا إلا شعباً واحداً متجانساً وسيقضي على العنصر الكردي والعربي شيئاً فشيئاً بحسب المنهج الذي نظمته الحكومة التركية والذي تنفذه بواسطة قانون الاسكان الذي أصدرته لهذا الغرض(٦٠).

بالمقابل كانت حكومة عصمت أينونو تقوم بإسكان المهاجرين الأتراك الذين كانوا يفدون إليها من الدول العربية والدول البلقانية مثل بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا في الولايات الشرقية التي كانت تهجر بدلاً منهم الأكراد وتأخذ أراضيهم لتوزيعها على المهاجرين الجدد في عملية تستهدف تغيير الطابع الديمغرافي للبلاد ، المسألة التي أنتبهت اليها بعض الأوساط العراقية، فأشارت الى أن ذلك يأتي ضمن خطة الحكومة التركية بتذويب العنصر الكردي ، فضلاً عن العناصر القومية الأخرى في بوتقة العنصر التركي، لاسيما أن المهاجرين الجدد كانوا يبدون استعداهم لتقبل قرارات الحكومة التركية وعدم معارضتهم لها كونهم اتراكاً تركوا أماكنهم السابقة وعادوا الى وطنهم الام(٦١).

وكما توقعت الأوساط العراقية من أن أساليب الحكومة التركية ستثير القوميات غير التركية فيها، لاسيما الأكراد، فقد شهد مطلع ١٩٣٦ قيام حركة معارضة مسلحة كردية قادها محمد رضا في مدينة (درسيم) احتجاجاً على أساليب حكومة عصمت اينونو في تهجير الأكراد دول البلقان في مناطقهم ، الا أن هذه الحركة المسلحة الكردية قمعت بقسوة متناهية، الا أنها أعطت مؤشراً على عقم السياسات الداخلية التركية، و محاولة الحزب الحاكم اخماد أي معارضة له بقوة السلاح واستخدام أساليب القمع ضدها (٦٢).

لم يكن الاكراد المستهدفين الوحيدين من جراء الاساليب القسرية للحكومة التركية، وإنما وصفت الحكومة التركية العرب واليونانيون والأرمن على أنهم " الأعداء الداخليون لتركيا كانت تنعت المسلمين الناطقين باليونانية الذين طردوا من اليونان

وهاجروا الى تركيا بأنهم " اعداء الثورة الكمالية" [٦٣] ، لذلك أدت السياسة التركية الحكومية وأساليب حزب الشعب الجمهوري الحاكم الى أن يصبح هؤلاء معادين للنظام الذي كان ينظر اليهم نظرة شك وعدائية لأنهم لم يسيروا في فلك السياسة التركية الرامية الى تذويبهم وصهرهم في اطار ما عرف بـ " تركيا الجديدة" التي قال عنها القادة الاتراك بأنها تقوم على أساس تتريك كل الساكنين في بلادهم .

الهوامش:

(١) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/١٦٥، كتاب سري من المفوضية الملكية اتلعراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية رقم ٤٣ في ٢٧ آيار ١٩٣٣، الوثيقة رقم ٤٠، ص٥٢، (سنركوكض دار الكتب والوثائق بـ (د.ك.و) ، عزيز خانكي، ترك وأتاتورك ، القاهرة، د.ت، ص٥٨.

(٢) ناجي رضوان ، تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية، القاهرة، ١٩٦٩، ص٥٢٦.

(٣) ولد في مدينة (روسة) عام ١٨٧٠ من عائلة دينية ملتزمة ، تخرج من المدارس الدينية وأصبح مؤذناً وخطيباً لجامع مدينة (البروسة) . توفي عام ١٩٤٠، عبدالله أوغلو ، دليل الشخصيات التركية المعاصرة، بيروت، ١٩٧٠، ص٤٣-٤٤.

(٤)د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣١١/١٦٥، كتاب سري من المفوضية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية، رقم ٨٠ في ١/٢٢/ ١٩٣٤، الوثيقة رقم ١٧، ص٣٥.

(٥) مقتبس من : عبدالله اوزبك ، تركيا والاتراك في ظل حكم مصطفى كمال ، بيروت، ١٩٧٠، ص١٢٢.

(٦) كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة: أمين فارس وخير الدين بعلبكي، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٠.

(7) G.L.Lowis,History in Middle East, New York, 1966,P.72.

(8) H. Lnalcik, Some Remarks O the Study of Historyc in Islamic Countries " The Middle East Jomal" Vol. 7, No.4, Washington, May 1953, PP.451-452.

(٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣١١/١٦٥ ، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة ذي العدد ١٢ في ٣ تموز ١٩٣٤ ، الوثيقة رقم ٦٦، ص٧٧.

(١٠) د.ك.و، الملف نفسه ، التسلسل نفسه ، الوثيقة رقم ٦٦، ص٧٨.

(١١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣١١/٨٦٦ ، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة ذي العدد ١٢٩ في ٥ تموز ١٩٣٤ ، الوثيقة رقم ٦٨ ، ص٨٠.

(١٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل نفسه ، الكتاب نفسه ، الوثيقة رقم ٦٨ ، ص٨١-٨٢.

(١٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٨٦٧، كتاب سري للغاية من

المفوضية الملكية العراقية ذي العدد ١٣٥ في ١١ تموز ١٩٣٤ ، الوثيقة رقم ٧٤ ، ص٨٨.

(١٤)د.ك.و، ملفات لبلاط الملكي ، التسلسل ٨٧٦:٣١١، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة ذي العدد ٢١١ في ١٧ تموز ١٩٣٤ ، الوثيقة رقم ٨٠ ، ص٩٦

(١٥) د.ك.و، اللف نفسه ، التسلسل نفسه ، الوثيقة رقم ٨٠ ، ص٩٧.

(١٦) جورج ميخائيل ، كردستان التركية في عهد مصطفى كمال ، بيروت، ١٩٧٧، ص١٢٢.

(١٧) عباس خليل محمد، النظام السياسي في تركيا ١٩٢٣ –١٩٨٠، بيروت، ١٩٩٩، ص١٩٣.

(١٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣١١/٨٦٥، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية ذي العدد ٣١١ في ٢٢/آب/ ١٩٣٤، الوثيقة رقم ١٧١، ص١٩٥.

(١٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٨٦٥ ، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية رقم ١٧٨ في ٣٠ تموز ١٩٣٥ ، الوثيقة رقم ١٧٠، ص١٨٠.

(٢٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل نفسه ، الكتاب نفسه ، الوثيقة رقم ١٧٠، ص١٨١.

(٢١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣١١/٧١٨ ، التقرير العام لشهر تشرين الثاني ١٩٣٥، الوثيقة رقم ١٠، ص٦٩.

(٢٢) للتفصيل عنه يراجع: علاء طه ياسين ، عصمت اينونو ودوره السياسي والعسكري في تركيا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦.

(٢٣) حمد بن رسلان ، المصدر السابق، ص٥١ ؛ ابراهيم الداقوقي، اكراد تركيا ، ص٢٠٥.

(٢٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٨٠٢، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزراة الخارجية العراقية برقم ٣٧ في ٢٢/ أذار ١٩٣٣ ، الوثيقة رقم ١٠٢، ص١٦٠..

(٢٥) يقصد بالدولتية " Devletcilik" اشراف الدولة على مختلف النواحي الاقتصادية في البلاد للتفصيل عنها يراجع: هاينش كرمر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد تعريب، : فاضل جنكر ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١ ، ص٢٣.

(٢٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣١١/١٠٢، الكتاب نفسه، الوثيقة رقم ١٠٢، ص١٦١–١٦٢.

(٢٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ٢ تشرين الاول ١٩٣٧ ، الوثيقة ١٧٧، ص٢٠١.

(٢٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩،المصدر نقسه، الوثيقة رقم ١٧٧، ص٢٠٢.

(٢٩) احمد اصلان ، المجالس النيابية في الشرق الاوسط ، بيروت، ٢٠٠٣، ص٥٨.

(٣٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١٠ كانون الاول ١٩٣٧، الوثيقة رقم ٢١١، ص٢٧٧.

(٣١) هشام عباس ، دور المؤسسة العسكرية في العالم الثالث، بيروت، ٢٠٠١، ص٩٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٩٤.

(٣٣) مقتبس من : د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٨ ، الوثيقة رقم ١١، ص٢١.

(٣٤) عباس خليل محمد، المصدر السابق، ص١٩٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٩٥.

(٣٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١ كانون الثاني ١٩٣٨ ، الوثيقة رقم ١٢، ص٢٢.

(٣٧) عبدالله علي جاسم، دور الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية التركية ، قبرص، ٢٠٠٢، ص٣.

(٣٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ٢ كانون الثاني ١٩٣٨ ، الوثيقة رقم ١٣، ص٢٣.

(٣٩) للتفصيل عنها يراجع:عبدالله محمد علي، انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩–١٩٣٣) على شعوب الشرق الاوسط، بيروت، ١٩٦٧، ص٤٣–٥٠.

(٤٠) مقتبس من : د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣١١/٧١٩، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٢ تموز ١٩٣٣ ، الوثيقة رقم ١٥٥، ص١٧٠.

(٤١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، تقرير من المفوضية

الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١٥ ايلول ١٩٣٣ ، الوثيقة رقم ١٨٨ ، ص٢٠١.

(٤٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧٢٠، تقرير سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزراة الخارجية العراية في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٣، الوثيقة رقم ٢٠٥، ص٣١١.

(٤٣) سلمان عبدالله حسين ، الاسلام في تركيا ، بيروت، ٢٠٠٣، ص٦٦.

(٤٤) جاسم محمد علي، تركيا والعلمانية الجديدة، بيروت، ١٩٧٧، ص٦٣.

(٤٥)"الاخبار" (جريدة) ، بغداد ، العدد (٤٤٤) ، ٢٢ كانون الاول ١٩٣٣ .

(٤٦) مقتبس من : المصدر نفسه.

(٤٧) ينظر: محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، القاهرة، د.ت، ص٥٥٥.

(٤٨) جاسم محمد علي، المصدر السابق، ص٦٥.

(٤٩) مقتبس من : د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزراة الخارجية العراقية في ١١ كانون الثاني ١٩٣٤، الوثيقة رقم ٧٥، ص٨٨.

(٥٠) مقتبس من : د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، الوثيقة رقم ٧٥، ص٨٩–٩٠.

(٥١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣١١/٧٢٠، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ٢٥ شباط ١٩٣٤، الوثيقة رقم ١١١، ص١٣٣.

(٥٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل نفسه. كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ٢٩ نيسان ١٩٣٤، الوثيقة رقم ١٨٢، ص٢٠١.

(٥٣) د..، ملفات البلاد الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ٣ تموز ١٩٣٥ ، الوثيقة رقم ٤، ص٢٢.

(٥٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل نفسه، الكتاب نفسه، الوثيقة رقم ٤، ص٢٣.

(٥٥) مقتبس من : وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في النصف الثاني من القرن العشرين ١٩٥٠–٢٠٠٠ ، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤١.

(٥٦) ينظر: " الاخبار" ، العدد (٨٧٤) ، ١٠ تموز ١٩٣٥.

(٥٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، كتاب سري من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ٣ تموز ١٩٣٥ ، الوثيقة رقم ٤، ص٢٤.

(٥٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل نفسه، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١٠ تموز ١٩٣٥، الوثيقة رقم ٧، ص٣٥.

(٥٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل نفسه، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١٥ تموز ١٩٣٥ ، الوثيقة رقم ١٢، ص٤٠.

(٦٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣١١/٧٢٠ كتاب من المفوضية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية في ٢٠ ايلول ١٩٣٥ ، الوثيقة رقم ٢٩ ، ص ١٨ ، علماً بأن هذا القانون اتخذ بعداً شبيهاً بالابادة الجماعية. ينظر: جاسم محمد علي، المصدر السابق، ص٦٥.

(٦١) " الاخبار" ، العدد (٩٢٤) ، ٣٠ ايلول ١٩٣٥.

(٦٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٩، كتاب سري من المفوضية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ٢٧/ شباط/ ١٩٣٦، الوثيقة رقم ٦٢، ص٨٨.

(٦٣) مقتبس من : د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧٢٠، كتاب سري ومستعجل من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ٢/ آذار/ ١٩٣٧، الوثيقة رقم ٨٧، ص١٠١.